

شبكة أمان عربية من مصر والسعودية والإمارات



للامر من زاوية المصالح الاستراتيجية، والتعامل معها على أنها شبكة أمان لها جميعا، ولجزء معتبر من الأمن القومي العربي الذي تآكلت الكثير من جوانبه.

يتطلب ذلك البحث عن تفاهات واجبة، ففي ظل خارطة تتشكل للمنطقة لا أحد يعرف هويتها بالتحديد، من المهم الحفاظ على الوجود العربي قويا فيها، ولن أقول مهيمنًا.

باتي مصر القوة المتاح من رحم مواصلة التنسيق بين الدول الثلاث التي عليها أن تتبنى مشروعًا طموحًا لتقليل نسبة الهدر في الجدار العربي، وقد يكون هذا الخيال منطقيًا إذا تبنت المجتمع الدولي مقاربة توقف التغول الإيراني والتركي في المنطقة.

فلا توجد رفاهية لمحاكات، ولو غير متعمدة.

من الملاحظ أن الأحداث مع إيران قابلة للانفجار في أي لحظة، وقطار التطبيع سوف يمضي لمدى بعيد، وتركيا لن تصمد طويلًا أمام الضغوط التي تتعرض لها من جهات عربية متعددة، وكلها محدثات ربما تقترب عليها تحولات عميقة تستوجب الاستعداد العربي لها، وهو ما يفرض على الدول الثلاث نسقا سياسيا أكثر مرونة للتعاون.

وجدت الدول الثلاث صيغا عدة لتوسيع القواسم المشتركة، وتجاوزت مطبات ليست هينة، وعليها عدم الوقوف عند بعض الحساسيات، أو التركيز في المواقف الرمادية، والنظر

والمصالحة يجب أن تكون كذلك.

في حالة التعامل مع تركيا وإيران وإسرائيل، والإدارة الأميركية الجديدة، بما يختلف عن المسارات المعتادة، تصبح زيادة التنسيق في المواقف أحد عناصر الأمان للدول الثلاث، التي إذا انفرط عقدها سوف يصطبغ معه تداعيات خطيرة على المستوى العربي العام، الذي يعاني أصلا من اختلالات هيكلية، يمكن أن تزداد ملامحها وقت أن تتفكك شبكة الأمان الرئيسية.

تمثل المعطيات الحالية اختبارًا لصمود هذه الشبكة، ما يفرض العمل على تطويرها وليس التخلص منها، الأمر الذي تدركه قيادات الدول الثلاث التي من المتوقع أن تزداد وتيرة الحوارات بينها الأيام المقبلة.

نبعت مكونات شبكة أو صمام الأمان من القدرة على مواجهة العواصف التي هبت، ونجاح التنسيق المستمر في عدد معتبر من الملفات الحيوية، وتبني رؤية متطابقة أو متقاربة، حافظت على المائة أمام محاولات الإختراق الحديثة، ولم تجعل الجوانب المختلف عليها وحولها تؤثر سلبا على التوجهات العامة.

وفرت هذه السياسة قوة مضاعفة للدول الثلاث مجتمعة، وحافظت على احترام الهامش الذي تحرك فيه بصورة منفصلة، في اليمن وسوريا وليبيا والعراق وغيرها، وبقيت عناوين التوافق الرئيسية صامدة، ولها مردودات قوّضت كل خلاف.

وسط مستجدات صادرة في المنطقة أمام الدول الثلاث أحد طريقين، التصرف بشكل أحادي وعدم الاكتراث بمدى التأثير على الدولتين الأخرين، وله تكلفة باهظة على المدى البعيد، أو الحفاظ على حد جيد من التنسيق والعمل على تخفيف حدة التناقضات، وتطوير الصيغة الراهنة بما يتماشى مع تعاضل التحديات التي تمر بها المنطقة.

تكنن مزايا الطريق الثاني في أن هناك عنصرا وادفا، وهو إسرائيل، من المرجح أن ينخرط بقوة في قضايا إقليمية حيوية، بالتالي سوف تتغير توازنات عديدة قامت على بقاء إسرائيل كعدو محوري للعرب.

وعندما تتحول إلى صديق، وربما حليف، من المفيد أن تكون شبكة الأمان مستمرة، ويتم السعي لتطوير دينامياتها لتصبح أكثر قوة، كي لا تتحول إسرائيل إلى قائد لمعسكر عربي كبير، يوحى بأنه يدور في فلكها بلا إرادة أو تقوية لتحقيق أغراضها.

أعتقد أن هذا التفكير، وأكثر منه، مطروح في أروقة سياسية عدة، تآكلت أن أي فتور أو إقدام على خطوة منفردة، يمس عصب الدول الثلاث في الصميم، وكانت إحدى معضلات الأزمة مع قطر أن المقاطعة جماعية

يكن معهودا منذ أن اتسمت العلاقة بين الدول الثلاث بالمتانة، وتحولت إلى رافعة في مواجهة التهديدات، وأسهمت في التصدي لبعض الأزمات المصرية.

بالطبع هناك فواصل وفروق نسبية في تفاصيل المواقف من بعض القضايا الإقليمية، وهي المساحة التي تساعد كل دولة على الاحتفاظ بدرجة من الخصوصية، معروفة ومفهومة سياسيا، لكنها لا تقود إلى الصدام أو الخلاف بصورة مكشوفة، ما حافظ على استمرار وتيرة التنسيق في محركات أساسية، بين مصر والسعودية والإمارات.

مع الحديث عن انفتاح سياسي محتمل بين السعودية وتركيا مؤخرا، أخذت بعض الدوائر المصرية تتشكك في قدرة الشبكة الثلاثية على الصمود، فأي مصالحة منفردة مهما كانت دوافعها السياسية، سيفهم منها أن الرياض اختارت حلا على مقاسها بلا مراعاة لشريكيتها اللتين تخوضان أزمة مع تركيا، من أرضية مختلفة بعض الشيء.

فتحت إرهابات الحوار السعودي - التركي بابا للسؤال عن أهمية مراعاة موقف مصر والإمارات، فإذا تطور الحوار لمصالحة فقد يضع حملا سياسيا على الرياض، يكبلها في تطوير علاقتها بالقاهرة وأبوظبي، وبالتالي الحفاظ على تماسك شبكة الأمان.

جزت هذه المسألة معها حديثا حول التباين في آلية التعامل المنتظر مع الإدارة الأميركية في عهد جو بايدن، حيث كانت هناك تفاهات صريحة وضمنية للدول الثلاث مع إدارة دونالد ترامب، حققت أهدافها.

ويمكن أن تشهد تغيرا مع بايدن، الذي جاء ومعه أجندة محمّلة برؤى منفصلة في قضايا تهم المنطقة، لدى كل دولة حسابات متفاوتة معها، يجب ألا تكون مدخلا لفصل عرى تحالف قد يكون قابلا للنمو.



محمد أبوالفضل
كاتب مصري

مثلت مصر والسعودية والإمارات خلال السنوات الماضية صمام أمان عربي، ليس لحماية مصالح دولها فقط، بل لتقليل المخاطر وانعكاساتها على دول عربية أخرى، كانت التصرفات الإيرانية والتركية سببا رئيسيا فيها، ناهيك عن الوقوف في وجه التخطيئات المتطرفة، والدخول في حرب ضروس لمواجهة الإرهاب وفلوله.

مع حديث التطبيع وما ينطوي عليه من محتوى إقليمي، بدا كأن هناك انحرافا في شبكة الأمان هذه أو ميلا لتجسيمها، على اعتبار أن دخول إسرائيل في منظومة جديدة وطرف فاعل فيها يأتي على حساب مركزية مصر، التي لم تظهر حماسا للتجاوب معها، خوفا من توابع إقليمية، ترخي بظلال قائمة على دور القاهرة التاريخي.

فتحت إرهابات الحوار السعودي - التركي بابا للسؤال عن أهمية مراعاة موقف مصر والإمارات، فإذا تطور الحوار لمصالحة فقد يضع حملا سياسيا على الرياض، يكبلها في تطوير علاقتها بالقاهرة وأبوظبي

زاد من القلق المستتر بين صمام الأمان العربي، ظهور إشارات أوحى أن كل دولة تصرف بما يخدم مصالحها، بغض النظر عن تأثيرات ذلك على الشركاء الآخرين، بشكل لم

الحراك الفلسطيني قبل بدء ولاية بايدن

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدباجي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

ولا يتردد المرء في القول، إن من بين أهم مقاصد عباس من التحرك الجديد، هدض الخيار الذي عبر عنه مؤتمر بيروت التفريضي أو الكاريكاتيري، وإدارة الظهر له علنا، بعد أن انتهت دواعي استخدامه. ومن بين المقاصد أيضا، استبدال مشروع المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، بمشروع لكسب الوقت تحت عنوان مؤتمر دولي للسلام، وهذا هو الخط المريح لعباس، حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا.

فهذا الخط المريح، بما يرشح عنه من أفكار، لن يوصل إلى شيء، حتى ولو شوهد عباس وتنتباهو يجتمعان في القاهرة برعاية مصرية وبيتسمان أمام عدسات التصوير.

بالنسبة لنتائجها، لسنا هنا معنيين بالجوء إلى العناصر الأيديولوجية للتعرف على خلفيات مواقفه. لكننا نقول إن هذا المرواغ الكذوب، في ذروة قوته السياسية، لم يكن يجرؤ أمام قاعدته الانتخابية المهووسة، على تقديم إسهام شكلي يساعد على التفكير في التفاوض، فما بالنا، بعد أن انتقلت المبادرة التي كانت في يده، إلى غريمه غانتس الذي حسم أمره وسأخذه إلى انتخابات عامة، هي الرابعة منذ أبريل 2019. فهو مقيد بالسبب نفسه الذي يتوجب على عباس أن يستشعره، وهو الحاجة إلى تفويض فعلي، بالمنعنى الدستوري. لكن عباس - للأسف - لن يفكر ولن يستشعر، ولا يصيص أمل في أن يبدأ عملية ديمقراطية ينتج عنها فريق فلسطيني مفوض من الشعب، وفي جعبته برنامج سياسي يمكن العمل به.

لقد قلناها مرارا ولن نمل من تكرارها: لا قيمة لحركة سياسية، انطلاقا من أرضية وطنية متصدعة ومشهد فلسطيني مفتت. وعندما يستقبل عباس، ولا يُجيب عن الأسئلة الجهرية، حتى دون أن يطرحها مضيقوه، فليس معنى ذلك أن أموره في ناظرهم على ما يرام، وأن هناك من النتائج ما يبرر نقفات السفر. هكذا نفهم معنى التحرك، ولو من باب الاستمرار في الإلحاح على الوحدة الوطنية على أسس دستورية وقانونية.

طرفا الانقسام في فلسطين لا يمتثلان لمرجعيات وطنية حددتها الدولة وإنما يريدان تفصيل كيان سياسي يحددان مرجعياته ويقتسمان صلاحياته وبعدئذ لن تكون هناك مشكلة في فشل الدولة واستمرار الانقسام

التحرك، اصطبلت أو تأثرت بمنحى التجعل في إعلان السلطة الفلسطينية عن عودة العلاقة الأمنية مع إسرائيل إلى مسارها السابق، هكذا مجانا ودون إتاحة الفرصة لأن يلعب بهذه الورقة وسطاء يمكن أن يجلبوا لنا - في الحد الأدنى - تامين وصول "المقاصة" كاملة، فمشكلة عباس أنه لا يترث ويظن أن مجرد عضو من حاشيته على اتصال مع إسرائيل، أهم عنده من المؤسسات.



ببجوحة الانقسام، إلى ما بعد اكتمال الكارثة فصولا.

في هذه الأجواء، تحرك رئيس السلطة محمود عباس خطوة في الفراغ، وتحدثت وسائل الإعلام عن تحرك رسمي فلسطيني، مع الشقيقتين مصر والأردن، وبدا الأمر كما لو أنه يمضي في اتجاه محاولة لبدء مفاوضات سياسية، وقد استتبع هذا الحديث، كلاما عن احتمالات استضافة القاهرة، محادثات فلسطينية - إسرائيلية.

الملح الوحيد، الذي يُمكن أن يُرى من خلال الحراك الرسمي الفلسطيني الجديد، هو أن رحيل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، جاءت بمثابة دعوة مُحفزة على التحرك، علما بأن انسداد الأفق، إبان إدارة ترامب، كان أولى بالحركة الدائبة. غير أن الأطراف كلها لم تكن مستعدة لجرير تدوير رأس القارب في الاتجاه المعاكس للوجهة التي أبحرت فيها الفرقاطة الأميركية. أما الآن، فقد شعر رئيس السلطة أن باستطاعته المحاولة من جديد، بأي صيغة أو بأي حيينات، فهو على الأقل، سيلقى من جيب، وفي الحد الأدنى يمكن أن تساعده العاصمتان العريبتان، على التواصل مثلما يرغب، مع دول الخليج.

المحولات السياسية لهذا

وبدت هذه الصيغة، مثالا على الضعف المزري في ثقافة الدولة لدى طرفي الانقسام الفلسطيني. فكلهما لا يريد أن يفهم، أن المتناقضين في ميدان السياسة، يستفيدون في الأساس من الكيان الوطني، الذي هو الصيغة المحايدة والضامنة لمبدأ الشراكة، وهو الذي يمنح الفرصة لأن يتحصل المتنافسون على أدوارهم، وليس المتنافسون هم الذي يمنحونه الحق في الوجود، ويمنحونه فضيلة الشراكة من فائض أفضالهم. فالطرفان مستضافان عند الشخصية المعنوية ذات الطبيعة التشاركية، وهي الدولة، التي لها دستور يسمى "النظام الأساسي". فالأحزاب تتنافس في كنف الكيان السياسي وليست هي التي تمنحه شرط هيئته وفاعليته وتصنع له الشراكة والمرجعيات الوطنية.

معنى ذلك أن طرفي الانقسام في فلسطين لا يمتثلان لمرجعيات وطنية حددتها الدولة، في الوثيقة الدستورية، وإنما يريدان تفصيل كيان سياسي يحددون له مرجعيته ويقتسمان صلاحياته، وبعدئذ لن تكون هناك مشكلة في فشل الدولة واستمرار الانقسام عمليا على الأرض.

على هذا الأساس سيظل الطرفان يشكران كل الذين يبذلون الجهد لتحقيق المصالحة، ويتمسكان في الوقت نفسه



عدي صادق
كاتب سياسي فلسطيني

لم يشهد التاريخ السياسي المعاصر، في العالم العربي، لاسيما على صعيد الخلافات أو التباينات بين القوى السياسية؛ غربا ولا أعجبا مما حدث ويحدث بين فتح وحماس الفلسطينييتين. ويمكن القول بلا تردد، إن سياق هذه الخصومة، يستحث السخرية مثلما يستحث الأسف والتاسي. فالطرفان ينازع أحدهما الآخر، على سلطة لا يعرف هو نفسه ماذا سيفعل بها وإلى أي وجهة سيأخذها. ولعل افتقار طرفي الخصومة، إلى عنصر التمثيل الشعبي، من شأنه أن يزيد هذه الأحجية تعقيدا، لأن من يلتمح إلى الحكم يُفترض أن يحمل مشروعا مقنعا، يوفر له التغطية الشعبية، بعد أن يعرض على الناس برنامجا انتخابيا، الاجتماعي والسياسي.

لكن واقع الأمر، هو أن الطرفين يتحاشيان الانتخاب، وليس لدى أي منهما برنامج عمل، بل إن المسكوت عنه من النوايا الراهنة، أكثر بكثير من المعلن عنه. وتحتاج كل من فتح وحماس إلى مركز دراسات سوسيوولوجية، لكي تصل إلى قدر من المعرفة، عن وجهتها السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تقدم وعودا بشأنها، علما بأن الفلسطينيين الذين جربوا حكم السلطة برئاسة عباس، وحكم حماس في غزة؛ يعرفون بواطن الطرفين، وباتوا على يقين بأن فاقد الشيء لا يعطيه.

وفي الحقيقة، اتسمت بعض أشكال الأداء السياسي لطرفي الخصومة، بالخفة والطرافة، فكلما اضطرت قيادات حماس والسلطة، إلى المسارعة بإظهار موقف إيجابي حيال موضوع المصالحة، فإنها تعود إلى استخدام صيغة التأكيد على جهوزيتها للوثام، وتشكر القائمين بالجهود لتحقيق وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وفي أحد آخر التصريحات الحماسوية قبل أيام، تكررت الصيغة التي تدعو الحركتين إلى "بناء المرجعيات القيادية والوطنية والسياسية الفلسطينية، على أساس الشراكة في الإدارة والقرار".

